المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/02/2014

سابقة. هل الدولة صادقة في مقاربتها لحقوق الانسان في الصحراء؟ والي الجهة الجديد يفاجئ الجميع ويحضر نشاطا حقوقيا حضره انفصاليون ويؤكد: بابي مفتوح نعم لحقوق الانسان لا لاستغلالها سياسيا

علمت "كود" ان بوشعاب يحظيه والي جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء فاجأ افتتاح ورشة تدريبية في مجال حقوق الانسان تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الانسان. وحسب ما علمته "كود" فان هذه اول مرة يحضر فيها مسؤول كبير بحجم والي الجهة الى نشاط تنظمه اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون السمارة التي عانت ومازالت تعاني من مضايقات من قبل بعض المسؤولين هناك

بوشعاب لم يحضر فقط لالتقاط صور بل لتمرير رسالة واضحة مفادها "بابي مفتوح وانا مع شيوع ثقافة حقوق الانسان غير انه ضد الاستغلال السياسي لها".

رسالة فاجأت الجميع، لانه عرف مشاركة النشطاء الحقوقيين بمختلف آرائهم السياسية سواء الموالين للبوليساريو أو المقتنعين بمغربية الصحراء.

بدوره ثمن محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة هذا الحضور واعتبره سبيلا لحل مشاكل المواطنين واشارة قوية في لحظة نحتاج فيه الى جرأة في المسار الحقوقي ووضعه تحت المجهر وعدم الخوف من الخوض في مواضيع قد تغضب البعض

للاشارة فان الورشة التي تحتضنها العيون ستستمر ما بين 5 يناير إلى 9 منه. وتسعى الورشة، وفق بيان للجنة، الى تمكين المتكونين من تقنيات الرصد والتتبع وتقنيات انجاز التقارير، حيث سيتم استحضار اخر التقنيات والأساليب العلمية والعملية المتبعة على المستوى الدولي في رصد انتهاكات حقوق الانسان.

كما تهدف الورشة بالخصوص إلى التركيز على الجمعيات الحقوقية والمهتمة بحقوق الانسان وذلك من اجل تمكين المتكونين من رصيد معرفي كافي لنقله لاستفادة واسعة لفائدة باقي اعضاء الجمعيات ولتطبيقه في مجالات اشتغالهم.

http://www.goud.ma/%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%9F-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A_a41396.html

إعلاميون وحقوقيون يسلطون الضوء على دور الصحافة الجهوية في تنمية ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطنين

سلط مشاركون في ندوة نظمت اليوم الثلاثاء بالرباط، الضوء على دور الصحافة الجهوية في تنمية ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطنين.

وحاول المشاركون، في هذا اللقاء الذي نظمته مجموعة الملاحظون ميديا، رصد نقاط التماس بين العمل الحقوقي والعمل الإعلامي على الصعيد الجهوي، وسبل مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في المعالجة الصحفية للأخبار والأحداث واستحضارها في مختلف الأجناس الصحفية.

وفي هذا الإطار، دعا مصطفى العراقي، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى ضرورة دعم الصحافة الجهوية وتخويلها الإمكانات المادية والبشرية التي تحتاج إليها لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز تكوين الصحفيين الجهويين في هذا المجال، إضافة إلى وضع المعلومات التي تحتاج إليها رهن إشارتها.

واعتبر السيد العراقي، من ناحية أخرى، أن الصحف الجهوية تعاني حيفا كبيرا في مجال الإشهار، حيث تحتكر الصحف الوطنية والمؤسسات الإعلامية الكبرى أغلب الإعلانات، داعيا إلى القيام بتمييز إيجابي لصالح الصحف الجهوية في هذا المجال.

وقال إن الصحافة الجهوية تلعب دورا مهما في رصد انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي والمحلي، وتعد مصدرا رئيسيا للصحافة الوطنية فيما يتصل بالأحداث والأخبار الجهوية.

وأضاف أن هذه الصحافة تلعب أيضا دورا تربويا لكونها تعرف قراءها عبر أجناس صحفية مختلفة (تقارير، تحقيقات، مختصرات) بثقافة حقوق الإنسان، ناهيك عن كونها تراقب تدبير الشأن العام المحلي، وتعمل على تعزيز الحكامة بشقيها الإداري ومالي على مستوى المجالس المنتخبة والإدارة الترابية في مستوياتها المحلية. ونبه، بالمقابل، إلى الانتهاكات التي ترتكبها أحيانا بعض المنابر الإعلامية الجهوية على غرار بعض المنابر الوطنية، كانتهاك قرينة البراءة بالاعتماد فقط على محاضر الضابطة القضائية، وإدانة الأشخاص بناء عليها، وانتهاك حرمة الأشخاص وبراءة الطفولة، داعيا هذه المنابر إلى الاحتكام إلى أخلاقيات المهنة ومبادئ حقوق الإنسان في تعاطيها الإعلامي.

من جانبه، حث رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أحمد الهايج، على استحضار البعد الحقوقي أثناء معالجة المواد الإعلامية واستدماجها داخل الخطاب الإعلامي بشكل عام.

واعتبر أن من مهام الصحافة الجهوية العمل على نشر وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان غير القابلة للتجزيء لدى قرائها والتعريف بمضامينها ومعانيها.

وأكد أن وجود صحافة جهوية يعتبر في حد ذاته قيمة مضافة لما تقوم به هذه الصحافة بصفة عامة من متابعة للسياسات المحلية ورصد لانعكاسات هذه السياسات على أوضاع حقوق الإنسان بهذه الجهة أو تلك.

أما نور الدين التيباري، عن وزارة الاتصال، فشدد على ضرورة التأهيل الذاتي للصحافة الجهوية، وعلى ضرورة إيجاد هذه الصحافة لهياكل تنظيمية تمثلها في النقاشات والمفاوضات مع مختلف الأطراف الفاعلة والمعنية بالنهوض بهذا القطاع.

وأشار إلى أن وزارة الاتصال عملت على إحداث مديريات جهوية الغرض منها التواصل المباشر محليا وجهويا مع الصحافة، مبرزا أن الوزارة تشتغل الآن على تفعيل هذه المديريات.

وشارك في هذا اللقاء مجموعة من ممثلي الصحف الجهوية والمحلية إضافة إلى فعاليات من المجتمع المدني والحقوقي.

http://www.menara.ma/ar/2014/02/04/1008586-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي لبلي

مشاركون في مؤتمر إقليمي بمراكش يدعون إلى إقرار العقوبات البديلة

أوصوا بسياسات شمولية مندمجة وقادرة على الوقاية من الجريمة ■ وزارة العدل: موضوع العقوبات البديلة يعتبر من بين الأولويات التي تحظى باهتمام الوزارة

الرباط: خاص

أكد المشاركون في مؤتمر إقليمي، أمس، في مراكش، أن الاهتمام بالعقوبات البديلة وإقرارها ضمن كافة القوانين ذات الطابع الجنائي يكتسي أهمية كبيرة في إطار إصلاح منظومة العدالة الجنائية بالدول العربية.

وأبرزوا خلال الجلسة الافتتاحية لأشغال هذا المؤتمر حول موضوع "السياسات الجنائية الحديثة أثارها وانعكاساتها على النظم الإصلاحية في العالم العربي: العقوبات البديلة وبرامج الرعاية اللاحقة"، أن الدراسات أظهرت عدم جدوى وقلة فعالية كل السياسات الجنائية المتعلقة بالردع والتجريم مما يبرز الحاجة الملحة لإصلاح هذه السياسات تماشيا مع ما تنص عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وأضافوا، أن هذا الإصلاح أملته المشاكل التي تعانيها المؤسسات السجنية والتي أبانت عن اختلالات وتواقص تعتري هذه السياسات، مما يفرض معالجتها في أفق إرساء سياسات جنائية حديثة تساير المستجدات وتجيب عن الانتظارات وتراعي ضمانات المحاكمة العادلة.

وأكدوا، في هذا السياق، أنه يتعين أن تتسم هذه السياسات بالشمولية وان تكون مندمجة وقادرة على الوقاية من الجريمة والحد من نسبة حالات العود وتسهيل إعادة الإدماج.

وقال مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، في كلمة تلاها بالنيابة عنه الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمراكش محمد أنبس، أن موضوع العقوبات البديلة يعتبر من بين الأولويات التي تحظى باهتمام الوزارة، حيث شكل إحدى محاور النقاش التي عرفها الحوار الوطني حول الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة.

وأضاف، أن رصد الوضع العقابي من خلال المنظومة القانونية الحالية يقتضي إقرار بدائل للعقوبات السالبة للحرية تتخذ عدة أشكال من أجل تحقيق الغاية المتوخاة من العقوبة كآلية للإصلاح والتهذيب.

كما استعرض جملة من العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية التي أقرتها الوزارة بمناسبة مراجعتها لمجموعة القانون الجنائي في ضوء التوصيات التي انتهى إليها الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة فيما يتعلق بالسياسة العقابية، فضلا عن إبرام اتفاقيات ثنائية للتعاون مع بعض الدول في هذا المجال، وذلك في إطار حرص الوزارة على تكوين القضاة في مجال العقوبات البديلة.

من جهته، أشار إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى الحاجة الملحة إلى تطوير النظم الجنائية بالبلدان العربية، وذلك من خلال تغيير بعض المقتضيات الجنائية التي لا تتلاءم مع مبادئ حقوق الإنسان، ومع شروط وقواعد المحاكمة العادلة.

كما أكد في السياق ذاته، على أهمية إقرار العقوبات البديلة في كل القوانين ذات الطابع الجنائي، وكذا الرعاية اللاحقة، التي يفترض أن تسبقها عناية خاصة قبل مغادرة المحكومين للسجن بعد انتهاء مدة الاعتقال.

من جهتها، دعت تغريد جبر المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مكتب شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالعقوبات البديلة لما لها من آثار "جد مهمة" في إصلاح منظومة العدالة الجنائية وانسجامها مع مبادئ عمل المنظمة الداعية إلى التقليل من الاحتجاز ومحاربة ظاهرة الاكتظاظ وتعزيز النهج الإصلاحي في التعامل مع الأشخاص المحكومين.

وأضافت، أن هذا اللقاء يشكل مناسبة للتبادل الإقليمي واستعراض مختلف التجارب الناجحة في هذا المجال، ولتسليط الضوء على مسالة إصلاح قطاع العدالة الجزائية بما ينسجم مع معايير والتزامات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها الدول العربية.

وأشارت إلى أن اللقاء يندرج ضمن مشروع إقليمي تنفذه المنظمة في كل من الجزائر ومصر وتونس واليمن والأردن. ويسعى إلى تعزيز حقوق الفئات الهشة داخل السجون من أجل ضمان استجابة فعالة من قبل أجهزة العدالة لاحتياجات هذه الفئة.

واعتبر محمد لديدي العضو بمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، أن اعتماد سياسات جنائية حديثة وتحديدا على مستوى الرعاية اللاحقة يعد ضرورة عملية لتحقيق الإصلاح والتحديث.

كما أكد على الحاجة الملحة لإعادة النظر في ظاهرة اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي واعتماد عقوبات بديلة، إلى جانب إعطاء الأولوية للبرامج الإصلاحية بدل الاقتصار على المقاربة الأمنية.

وأشار إلى أن اللقاء يشكل فرصة للبحث وتعميق النقاش حول موضوع يكتسي أهمية قصوى ويشغل بال العديد من الحقوقيين والمتتبعين للشان السجني ويرهن وضع ومال الكثير من القضايا الإنسانية والتنموية، وكذا لاستعراض تجربة مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء في مجال الرعاية اللاحقة.

ويشارك في هذا اللقاء، المنظم من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، على مدى يومين، ثلة من الخبراء على المستوى الدولي والعربي.

ويناقش المشاركون في هذا المؤتمر محاور تهم "تطور النهج العقابي والإصلاحي والإطار القانوني الدولي" و"بدائل العقوبات السالبة للحرية كأحد المرتكزات الإصلاحية الحديثة: ممارسات عملية لتطبيق العقوبات البديلة" و"الرعاية اللاحقة في العالم العربي".

كما يتضمن برنامج هذا المؤتمر الدولي تقديم شهادات عدد من المعتقلين السابقين والقيام بزيارة لكل من مركز التكوين بالسجن المحلي لمراكش وزيارة مركز الرعاية اللاحقة.

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاقليمي بمراكش (ماب)

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي ليلي

إعلاميون وحقوقيون يسلطون الضوء على دور الصحافة الجهوية

سلط مشاركون في ندوة نظمت أمس، بالرباط، الضوء على دور الصحافة الجهوية في تنمية ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطنين.

وحاول المشاركون، في هذا اللقاء الذي نظمته مجموعة الملاحظون ميديا، رصد نقاط التماس بين العمل الحقوقي والعمل الإعلامي على الصعيد الجهوي، وسبل مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في المعالجة الصحفية للأخبار والأحداث واستحضارها في مختلف الأجناس الصحفية.

وفي هذا الإطار، دعا مصطفى العراقي، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى ضرورة دعم الصحافة الجهوية وتخويلها الإمكانات المادية والبشرية التي تحتاج إليها لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز تكوين الصحافيين الجهويين في هذا المجال، إضافة إلى وضع المعلومات التي تحتاج إليها رهن إشارتها.

واعتبر العراقي، من ناحية أخرى، أن الصحف الجهوية تعاني حيفا كبيرا في مجال الإشهار، حيث تحتكر الصحف الوطنية والمؤسسات الإعلامية الكبرى أغلب الإعلانات، داعيا إلى القيام بتمييز إيجابي لصالح الصحف الجهوية في هذا المجال.

وقال إن الصحافة الجهوية تلعب دورا مهما في رصد انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي والمحلي، وتعد مصدرا رئيسيا للصحافة الوطنية فيما يتصل بالأحداث والأخبار الجهوية.

وأضاف، أن هذه الصحافة تلعب أيضا دورا تربويا لكونها تعرف قراءها عبر أجناس صحفية مختلفة (تقارير، وتحقيقات، ومختصرات) بثقافة حقوق الإنسان، ناهيك عن كونها تراقب تدبير الشأن العام المحلي، وتعمل على تعزيز الحكامة بشقيها الإداري ومالي على مستوى المجالس المنتخبة والإدارة الترابية في مستوياتها المحلية.

ونبه، بالمقابل، إلى الانتهاكات التي ترتكبها أحيانا بعض المنابر الإعلامية الجهوية على غرار بعض المنابر الوطنية، كانتهاك قرينة البراءة بالاعتماد فقط على محاضر الضابطة القضائية، وإدانة الأشخاص بناء عليها، وانتهاك حرمة الأشخاص وبراءة الطفولة، داعيا هذه المنابر إلى الاحتكام إلى أخلاقيات المهنة ومبادئ حقوق الإنسان في تعاطيها الإعلامي.

من جانبه، حث رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أحمد الهايج، على استحضار البعد الحقوقي أثناء معالجة المواد الإعلامية وأستدماجها داخل الخطاب الإعلامي بشكل عام.

واعتبر أن من مهام الصحافة الجهوية، العمل على نشر وترسيخ مبادئ وقيم حقوق الإنسان غير القابلة للتجزيء لدى قرائها والتعريف بمضامينها ومعانيها.

(و م ع)

RAM recommence à recruter

APRÈS deux années douloureuses de dégraissage durant lesquelles Royal Air Maroc (RAM) s'est séparée de plus du tiers de ses effectifs (35%), la compagnie aérienne recommence à recruter. Passée la phase de restructuration et de rééquilibrage des fondamentaux financiers de 2011 à 2013, RAM attaque la partie développement, avec de nouvelles dessertes long courrier en Asie et Moyen-Orient, de nouveaux avions, et un nouveau positionnement en termes d'image de marque. C'est d'ailleurs ce qui avait été prévu dans le contrat-programme 2011-2016 signé avec l'Etat. Durant cette étape qui démarre en 2014, la compagnie aura besoin de sang neuf. Pour commencer, 80 hôtesses et stewards sénégalais seront recrutés d'ici 2015. Quelque 36 sont d'ores est déjà en formation (depuis la mi-janvier) à RAM Academy pour une période de 3 mois. Pourquoi des Sénégalais? «Nous sommes en train de passer d'une entreprise marocaine à une structure internationale spécialiste de l'Afrique», explique Ilham Kazzini, DRH par intérim et directrice de développement.

«Dans cette mutation, il est naturel d'avoir à bord de nos avions du personnel qui parle les différentes langues du continent, qui incarne plus ce que RAM est devenue et auquel les passagers peuvent s'identifier», poursuit-elle. D'autant plus que le Sénégal, signataire d'une convention d'établissement avec le Maroc permettant un accès libre à l'emploi, est le premier marché africain de RAM. Les voyageurs subsahariens représentent aujourd'hui une grosse part de la clientèle de Royal Air Maroc, soit 47% du total contre seulement 5% en 2004. Une trentaine de pays africains sont desservis, et Casablanca, pour sa part, est le deuxième hub africain pour les correspondances entre le continent noir et l'Europe.

La première compagnie nationale souhaite passer d'un modèle de développement business à une approche «basée sur des valeurs», avec un ancrage plus fort en Afrique. «Nous commençons de plus en plus à soutenir des évènements et des festivals dans nos marchés africains. Notre objectif est aussi de participer au développement du continent», insiste Kazzini. Les nouveaux effectifs seront engagés via la filiale recrutement de RAM, Atlas Multiservices (AMS). Ils bénéficieront de CDI et opèreront sur toutes les lignes, au même titre que leurs collègues marocains. Une vingtaine de cadres sénégalais rejoindront, par ailleurs, le groupe d'ici 2015. Ceux formés dans les écoles marocaines et européennes seront prioritaires. Afin de préparer les collaborateurs à ce brassage culturel, des séminaires de sensibilisation sont organisés en collaboration avec le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH).** Dès cette année, des profils marocains seront également embauchés. Environ 150 PNC (personnel navigant commercial) sont prévus uniquement pour 2014. Les sélections ont déjà commencé selon le management. Tout comme les PNC sénégalais, ils auront droit à des CDI et à un statut AMS. Généralement, les salaires offerts aux AMS varient de 10.000 à 15.000 DH, en fonction des heures de vol, des destinations opérées,… cela représente un gain de 40% sur les salaires pour RAM, qui a arrêté de recruter directement sur le marché depuis 2006. Mais la rémunération reste «correcte pour des bac+2 et bien au-dessus de la moyenne du marché», selon la compagnie. Des rumeurs faisaient état d'un basculement de tous les PNC en activité vers le statut AMS, mais selon Kazzini, cela n'est pas du tout à l'ordre du jour. A terme, d'autres nationalités africaines seront intégrées.

http://www.leconomiste.com/article/916287-ram-recommence-recruter

Droits de l'Homme

Les peines alternatives sont d'une grande importance dans le cadre des réformes des systèmes judiciaires arabes (rencontre)

Mardi, 4 février, 2014

Marrakech – L'adoption des "peines alternatives" dans le code pénal s'avère d'une grande importance dans le contexte de la réforme des systèmes judiciaires dans le monde arabe, ont souligné mardi à Marrakech, les participants à une rencontre internationale sur la politique pénale.

Les intervenants dans le cadre d'un colloque sur le thème "Les politiques pénales dans le monde arabe et leur impact sur les systèmes correctionnels: les peines alternatives et l'accompagnement post-carcéral", ont relevé la nécessité de réformer les systèmes correctionnels dans le monde arabe et leur harmonisation avec la conception moderne de cette question ainsi qu'avec les conventions internationales des droits de l'Homme.

Les peines correctionnelles privatives de liberté ont prouvé leurs limites et inefficacité, d'où la nécessité de mettre en place des politiques pénales et des systèmes correctionnels intégrés capables de contenir et de lutter contre la récidive et de faciliter la réinsertion professionnelle des détenus, ont-ils ajouté.

Le ministre de la justice, Mustapha Ramid a relevé, à cette occasion, que la mise en place des peines alternatives est inscrite parmi les priorités de son département.

De son côté, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a souligné la nécessité de développer les systèmes correctionnels dans les pays arabes à travers la réforme de certains articles du code pénal qui ne sont plus en mesure d'accompagner le processus de réhabilitation des détenus et ne sont pas adaptés avec les principes des droits de l'Homme et du procès équitable.

La directrice régionale du "Penal Reform International (PRI) en Afrique du Nord et au Moyen-Orient (MENA)", Mme Taghreed Jaber, a appelé, pour sa part, à recourir aux peines alternatives dans les politiques pénales des pays arabes, étant donné que ces peines ont prouvé leur efficacité.

http://www.mapexpress.ma/actualite/les-peines-alternatives-sont-dune-grande-importance-dans-le-cadre-des-reformes-des-systemes-judiciaires-arabes-rencontre/

Colloque international sur les politiques pénales à Marrakech

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise aujourd'hui et demain à Marrakech un colloque international sur les politiques pénales dans le monde arabe.

Placée sous le Haut patronage de SM le Roi Mohammed VI, cette rencontre est initiée en partenariat avec la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et le Penal Reform international (PRI). Ce colloque international a pour objectif d'attirer l'attention sur l'urgence d'une évolution du système pénal dans le monde arabe, par la modification des dispositions pénales non conformes aux principes des droits de l'Homme et aux conditions et règles du procès équitable, indique un communiqué du CNDH.

Cette rencontre permettra également de mettre l'accent sur la nécessité de la mise en place d'une politique pénale globale et intégrée à même de prévenir le crime, de réduire le taux de la récidive et de faciliter la réinsertion et l'intégration des peines alternatives.

Ce colloque, qui vise aussi à mettre en relief l'importance d'une prise en charge post-carcérale des détenus, sera marquée par la participation d'une vingtaine d'experts internationaux de différents pays (Maroc, Algérie, Tunisie, Jordanie, Belgique et Etats-Unis).

http://www.marocpress.com/fr/alm/article-83777.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم مذكرته حول قانون محاربة العنف ضد النساء

مقترح خط هاتفي مجاني يعمل 24/24 ساعة للنساء المعنفاتتوفير مراكز لاستقبال الضحايا وتمكينهن من رفع الدعوى المدنية لجبر الضرر والحصول على التعويضكشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان مساء الخميس الماضي خلال جلسات الندوة الدولية التي نظمها المجلس وائتلاف «ربيع الكرامة، حول موضوع «الإفلات من العقاب والتمييز: العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بالمغرب»، عن المضامين الأولية لمذكرة يعدها تتضمن رأيه ومقترحاته بشأن القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، والذي يستعد لتقديمها مساهمة منه في إدخال تعديلات على القانون الخاص بالعنف ضد النساء الذي أعدته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

http://www.devanture.net/ar/news.php?id=98152

Souffle, conviction, intégrité, passion…

Le chemin du militant n'est pas un chemin pavé de roses, il y a de nombreuses épines, des moments de doute, de découragement, des échecs à surmonter, des erreurs à assumer…

Jeudi dernier le 27ème Café Politis avait choisi de célébrer l'anniversaire de La Marche des Beurs, partie de Marseille et arrivée à Paris le 3 décembre 1983 pour dire «Non au racisme et oui à l'égalité».Nabil Ben Yadir le jeune cinéaste belgo-marocain, réalisateur du long-métrage «La Marche», était venu présenter son film aux côtés de Adil Jazouli sociologue «des banlieues» et **Driss El Yazami, président du CNDH**.L'occasion pour les 350 jeunes – mais aussi adultes– présents à cette projection de découvrir l'engagement de cette jeunesse issue de l'immigration et d'y puiser peut-être l'envie de s'impliquer également. L'occasion pour moi de revenir 30 ans en arrière et d'essayer d'en tirer un enseignement à délivrer aux jeunes générations. En réponse à la question de l'un des participants qui me demandait quel bilan personnel je tirais de cette épopée j'ai répondu que c'est parce que j'avais marché en 1983, que je continuais de militer en 2014 ! Notamment en organisant ces Cafés Politis mensuels et en cherchant à transmettre la flamme aux jeunes générations.Ce que je voulais transmettre à ces jeunes c'est que le chemin du militant n'est pas un chemin pavé de roses, qu'i y a de nombreuses épines, des moments de doute, de découragement, des échecs à surmonter, des erreurs à assumer… les critiques à subir, le dénigrement à négliger, le manque de moyens à dépasser…mais que je leur souhaitais très sincèrement de pouvoir – 30 ans après le début de leur engagement– regarder devant eux et contempler autant de jeunes engagés à leurs côtés…que ce que moi-même j'ai la chance de pouvoir faire aujourd'hui… Ils sauront alors qu'ils avaient et ont raison d'avoir choisi cette voie !Etre militant, s'engager dans l'associatif est un choix, un choix lourd de conséquences sur sa vie personnelle et sur son avenir, bien sûr je parle ici du véritable engagement celui qui vous anime sincèrement, qui vous pousse à vous transcender, qui fait que l'intérêt commun prime sur les intérêts égoïstes et non pas de l'engagement «paillettes» qui fait que l'on se sert d'une cause au lieu de la servir ! Beaucoup de ressorts de l'ordre de l'intime poussent à devenir militant mais si je devais résumer et donner un conseil à ces jeunes qui aujourd'hui choisissent cette voie, je le ferai tenir en ces 4 mots :La passion, c'est-à-dire aimer plus que tout la cause que l'on défendLa conviction, ce sentiment qui fait que rien ni personne ne pourra vous détourner du chemin que vous avez choisiL'intégrité, cette rectitude morale qui fait que rien ni personne ne pourra vous corrompre, ni mentalement, ni «physiquement»Le souffle ! Avoir du souffle…c'est-à-dire «tenir» sur le long terme, ne jamais baisser les bras et se projeter sur le long terme…Au bout du compte seuls «tiennent la route» ceux qui vivront l'engagement comme une course d'endurance !Fort de ces 4 atouts, alors militant(e) tu seras, toi le (la) jeune qui veut participer au développement, au progrès de ton pays, aux avancées de la société, au mieux-être de tes concitoyens et par là même t'épanouir et vivre une vie riche de toutes les rencontres que tu feras…

http://www.devanture.net/news.php?id=98225